



تعميم رقم (٧) لسنة ١٤٤٧هـ الموافق ٢٠٢٦م
بشأن عدم إصدار أي قرار تعيين أو نقل مدراء ورؤساء الأقسام بمكاتب التوثيق ورؤساء
أقسام التوثيق وموظفيها

المحترمون
المحترمون

الإخوة / رؤساء المحاكم الاستئنافية
الإخوة / رؤساء المحاكم الابتدائية

تحية طيبة وبعد:-

لوحظ مؤخراً قيام بعض محاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية بنقل أو تكليف رؤساء أقسام توثيق أو رؤساء أقسام بمكاتب التوثيق بالمحاكم الاستئنافية والابتدائية بالمخالفة لنص المادة (٦) من القانون رقم (٧) لسنة ٢٠١٠م بشأن التوثيق والتي تنص على أن (يعين مديرو مكاتب التوثيق ورؤساء أقسام التوثيق وموظفيها بقرار من الوزير)، كما أن المادة (٤١) الفقرة (٣) من اللائحة التنظيمية للمحاكم الاستئنافية والابتدائية نصت على أن يختص رؤساء محاكم الاستئناف باقتراح التعيين أو النقل أو الندب فيما يتعلق بمدراء الإدارات ورؤساء الأقسام والرفع بها إلى الوزارة مشفوعاً بالأسباب والمبررات التي تقتضيها مصلحة العمل وكافة البيانات المتعلقة بالموظف ودرجته... الخ).

وحرصاً على التقيد و الإلتزام بتطبيق القوانين و اللوائح وعدم تجاوزها عند التعيين أو النقل أو الندب لشغل الوظائف الإشرافية وغيرها في مكاتب وأقسام التوثيق .
فإننا نهيب بكم عدم إصدار أي قرارات تعيين أو نقل أو ندب أو تكليف لشغل وظائف بمكاتب وأقسام التوثيق إلا بقرارات وزارية طبقاً للقانون.

والله الموفق ...

صدر بديوان عام الوزارة

بتاريخ ١٩ / شعبان / ١٤٤٧هـ

الموافق ٢٠٢٦م



القاضي / إبراهيم محمد الشامي ٢٠٢٦

القائم باعمال وزير العدل وحقوق الانسان ١٩